

أطروحة دكتوراه: دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات

العمومية دراسة حالة: قطاع الصحة بولاية باتنة _ الجزائر

الباحث: جمال زمورة

المشرفة: أ.د. ليلى بن عيسى

الجامعة: جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر

السنة: ٢٠٢٤

<http://thesis.univ->

[biskra.dz/6500/1/Final_Thesis_2024.pdf](http://thesis.univ-biskra.dz/6500/1/Final_Thesis_2024.pdf)



إعداد

مشاعل الديباس

نقد الإطار الإستمولوجي والفلسفي للبحث

أشار الباحث في الصفحة ٢٤٤ من أطروحته إلى "الإطار الإستمولوجي للبحث في علوم التسيير"، وهي نقطة انطلاق محمودة تدل على وعي بأهمية التأسيس الفلسفي للبحث العلمي. غير أن المعالجة الفعلية لهذا الجانب جاءت قاصرة عن المستوى المطلوب في أطروحة دكتوراه. فالباحث لم يُحدد بوضوح الموقف الإستمولوجي الذي يتبناه، هل هو الوضعي الذي يفترض وجود حقيقة موضوعية قابلة للقياس، أم التفسيري الذي يركز على فهم المعاني والدلالات، أم البراغماتي الذي يجمع بينهما. وهذا الغموض ينعكس على المنهجية المختلطة التي اعتمدها، إذ أن الجمع بين المنهج الكمي والكيفي يتطلب تبريراً فلسفياً يوضح كيف يمكن التوفيق بين افتراضات متناقضة ظاهرياً. كما أن الباحث لم يناقش الأنطولوجيا الكامنة وراء بحثه، أي طبيعة الواقع الذي يدرسه، فهل التحول الرقمي ظاهرة موضوعية قابلة للقياس الكمي، أم أنها بناء اجتماعي يختلف معناه من سياق لآخر ومن فاعل لآخر. إن غياب هذا التأسيس الفلسفي يجعل الخيارات المنهجية اللاحقة تبدو اعتباطية وغير مؤسسة على رؤية متماسكة.

المحور الثاني: نقد تصميم البحث واستراتيجيته

صرّح الباحث باعتماده "منهجية مختلطة" تجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، كما ورد في ملخص الدراسة وفي المبحث الثالث من الفصل الرابع. لكن التصميم المختلط ليس نوعاً واحداً، بل يتضمن تصميمات متعددة لكل منها منطق ومبرراته، كالتصميم التقاربي المتوازي، والتصميم التوضيحي المتتابع، والتصميم الاستكشافي المتتابع، والتصميم التحويلي، والتصميم المتعدد المراحل. ولم يُحدد الباحث أيّاً من هذه التصميمات اعتمد، ولم يُبرر سبب اختياره. وبالعودة إلى متن الأطروحة، يبدو أن الباحث بدأ بالملاحظة والمقابلات ثم انتقل للاستبيان، مما يُشير إلى تصميم استكشافي متتابع، لكن هذا لم يُصرّح به ولم تُناقش مبرراته. كما أن العلاقة بين المرحلتين الكيفية والكمية ظلت غامضة، فلم يوضح الباحث كيف أثرت نتائج المقابلات على تصميم الاستبيان، وهل استُخدمت المقابلات لاستكشاف أبعاد جديدة أم للتحقق من الأبعاد المستخلصة من الأدبيات. وكان الأجدر بالباحث رسم مخطط واضح يُبين تسلسل مراحل البحث والعلاقات بينها ومخرجات كل مرحلة ومدخلات المرحلة التالية..

المحور الثالث: نقد تحديد مجتمع الدراسة

حدد الباحث مجتمع دراسته في "قطاع الصحة بولاية باتنة"، وخصص المطلب الخامس من المبحث الثاني في الفصل الرابع لعرض واقع هذا القطاع. غير أن هذا التحديد يطرح إشكاليات منهجية متعددة لم يُعالجها الباحث بالعمق الكافي. فأولاً، لم يُقدم الباحث مبررات علمية مقنعة لاختيار ولاية باتنة تحديداً من بين ٥٨ ولاية جزائرية، واكتفى بإشارات ضمنية إلى سهولة الوصول والاعتبارات العملية، وهي مبررات لوجستية لا تكفي لتأسيس اختيار علمي رصين. وثانياً، لم يُوضح الباحث ما إذا كانت ولاية باتنة تمثل حالة نموذجية أو حالة فريدة أو حالة حرجية بالنسبة للتحول الرقمي، ولم يُقارنها بولايات أخرى من حيث مستوى التحول الرقمي والبنية التحتية والموارد. وثالثاً، لم يُحدد الباحث بدقة مكونات مجتمع الدراسة، فقطاع الصحة يشمل مستويات متعددة كالمديرية الولائية والمؤسسات الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية والعيادات المتعددة الخدمات، ولم يتضح هل شملت الدراسة جميع هذه المستويات أم اقتصرَت على بعضها. ورابعاً، لم يُقدم الباحث إحصاءات دقيقة عن حجم مجتمع الدراسة الكلي من حيث عدد المؤسسات وعدد الموظفين وتوزيعهم حسب الفئات الوظيفية والمستويات

المحور الرابع: نقد أسلوب المعاينة وحجم العينة

يُعد أسلوب المعاينة وتحديد حجم العينة من أكثر الجوانب المنهجية حساسية في البحث العلمي، وقد شابه في هذه الأطروحة قصور واضح. فبالنسبة للعينة الكمية المستخدمة في الاستبيان، لم يُحدد الباحث أسلوب المعاينة المتبع بشكل صريح، هل هي عينة عشوائية بسيطة أم طبقية أم عنقودية أم ملائمة. والأرجح من سياق الدراسة أنها عينة ملائمة أو قصدية، وهو ما يُضعف من تمثيليتها وقابلية تعميم نتائجها. كما أن الباحث لم يُقدم الحساب الإحصائي لحجم العينة المطلوب بناءً على حجم المجتمع الأصلي ومستوى الثقة المرغوب وهامش الخطأ المقبول، وهي معادلات معروفة كمعادلة ستيفن ثومبسون أو جداول كريجسي ومورغان. ولم يُوضح نسبة الاستجابة الفعلية للاستبيانات الموزعة، فكم استبياناً وُزع وكم استُرد منها وكم استُبعد لعدم الصلاحية، وهي معلومات جوهرية للحكم على جودة البيانات. أما العينة الكيفية المستخدمة في المقابلات، فلم يُحدد الباحث عددها ولا معايير اختيار المبحوثين ولا خصائصهم الديموغرافية والوظيفية، ولم يُشر إلى مفهوم التشبع النظري وكيفية التحقق من بلوغه، وهو المعيار الأساسي لتحديد حجم العينة في البحث الكيفي.

المحور الخامس: نقد أداة الملاحظة

أشار الباحث إلى استخدام الملاحظة كأداة لجمع البيانات، حيث ذكر في وصف منهجيته أن "الملاحظة والبحث في المرحلة الأولى" كانت مدخلاً "لمعرفة خبايا ما يدور في أروقة المرافق الصحية والاستشفائية". غير أن هذه الإشارة العابرة لا تكفي لتأسيس الملاحظة كأداة بحثية منهجية. فالباحث لم يُحدد نوع الملاحظة المستخدمة، هل هي ملاحظة مشاركة يندمج فيها الباحث في الميدان ويتفاعل مع المبحوثين، أم ملاحظة غير مشاركة يكتفي فيها بالمراقبة من الخارج. ولم يُقدم بروتوكولاً أو شبكة للملاحظة تُحدد العناصر المراد ملاحظتها والمؤشرات الدالة عليها، مما يجعل الملاحظة انطباعية وغير منظمة. كما لم يُوضح مدة الملاحظة وتكرارها والمواقع التي أُجريت فيها، ولم يُبين كيفية تسجيل الملاحظات هل كان تسجيلاً فورياً أم بعدياً، ولم يناقش كيف تعامل مع تأثير الملاحظة على سلوك الملاحظين. وفي غياب هذه التوضيحات، تبقى الملاحظة أداة هامشية لم تُوظف بشكل منهجي، وربما كان دورها محصوراً في التعرف الأولي على الميدان دون أن تُنتج بيانات قابلة للتحليل المنهجي.

المحور السادس: نقد أداة المقابلة

استخدم الباحث المقابلات كأداة لجمع البيانات الكيفية، وأشار إلى إجراء "مقابلات مع إطارات ومسيري القطاع". لكن المعالجة المنهجية لهذه الأداة جاءت ناقصة بشكل ملحوظ. فلم يُحدد الباحث نوع المقابلات المستخدمة، هل هي مقابلات معمقة شبه موجهة أم مقابلات مقننة أم مقابلات سرديّة أو قصص حياة. ولم يُقدم دليل المقابلة الذي يتضمن المحاور الرئيسية والأسئلة الفرعية والأسئلة الاستكشافية، مما يُصعّب الحكم على مدى تغطية المقابلات لأبعاد الدراسة. كما لم يُوضح إجراءات المقابلة من حيث مكان إجرائها ومدتها وكيفية تسجيلها، هل استخدم التسجيل الصوتي أم الاكتفاء بتدوين الملاحظات. ولم يُشر إلى كيفية تفريغ المقابلات وهل راجع المبحوثون نصوص المقابلات للتأكد من دقتها. والأهم من ذلك، لم يُقدم الباحث معلومات عن المبحوثين من حيث عددهم ومناصبهم ومستوياتهم الإدارية وسنوات خبرتهم، ولم يُبرر اختيارهم بمعايير واضحة كالخبرة في مجال التحول الرقمي أو المسؤولية عن مشاريع الرقمنة. وكان ينبغي إرفاق نماذج من تفريغات المقابلات في الملاحق لتعزيز الشفافية المنهجية.::

المحور السابع: نقد أداة الاستبيان

مثل الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات الكمية في هذه الدراسة، وقد خصص له الباحث اهتماماً أكبر مقارنة بالأدوات الأخرى، لكن تظل هناك ملاحظات نقدية جوهرية. فمن حيث بناء الاستبيان، أشار الباحث إلى اعتماده على الدراسات السابقة في صياغة الفقرات، لكنه لم يُوضح بالتفصيل المقاييس التي استعارها ومدى تكيفها للسياق الجزائري، ولم يُشر إلى الخصائص السيكمترية لهذه المقاييس في دراساتنا الأصلية. كما أن الاستبيان تضمن خمسة أبعاد للتحويل الرقمي هي: البعد الاستراتيجي، والبعد التكنولوجي، والبعد التنظيمي والثقافي، وبُعد الموارد البشرية والقيادة الرقمية، وبُعد الأمن السيبراني والامتثال التشريعي، لكن الباحث لم يُبرر نظرياً سبب اختيار هذه الأبعاد تحديداً دون غيرها، ولم يوضح كيف استخلصها من الإطار النظري. ومن حيث مقياس الاستجابة، استخدم الباحث على الأرجح مقياس ليكرت الخماسي، لكنه لم يناقش مدى ملاءمة هذا المقياس للسياق الثقافي الجزائري، ولم يتطرق لإشكالية الميل نحو الوسط أو التطرف في الاستجابات. ومن حيث صياغة الفقرات، لم يُوضح الباحث هل تضمن الاستبيان فقرات سلبية معكوسة للكشف عن الاستجابات العشوائية، ولم يُشر إلى إجراءات مراجعة الصياغة اللغوية وتبسيطها لضمان فهم المبحوثين.

المحور الثامن: نقد إجراءات التحكيم والدراسة الاستطلاعية

أشار الباحث إلى عرض الاستبيان على محكمين للتحقق من صدقه، وهو إجراء ضروري لكنه غير كافٍ بمفرده. فالباحث لم يُحدد عدد المحكمين وتخصصاتهم ومؤسساتهم، ولم يُوضح المعايير التي طُلب منهم تقييم الاستبيان على أساسها كالوضوح والملاءمة والشمولية والصياغة اللغوية. ولم يُقدم ملخصاً لملاحظات المحكمين والتعديلات التي أُجريت بناءً عليها، ولم يحسب نسبة اتفاق المحكمين على كل فقرة لتحديد الفقرات التي تحتاج تعديلاً أو حذفاً. أما الدراسة الاستطلاعية التي تسبق التطبيق النهائي للاستبيان، فلم يُشر إليها الباحث بشكل واضح، ولم يُوضح هل أُجريت على عينة مستقلة وما حجمها وما النتائج التي أفرزتها من حيث الفهم والوضوح وزمن الاستجابة. وكان ينبغي إجراء دراسة استطلاعية على عينة من ٣٠ إلى ٥٠ مبحثاً على الأقل للتحقق من الخصائص السيكومترية للأداة قبل التطبيق النهائي.

المحور التاسع: نقد التحقق من صدق الأداة

يُعد الصدق من أهم خصائص أداة القياس، ويتضمن أنواعاً متعددة لم يتحقق الباحث منها جميعاً. فبالنسبة لصدق المحتوى، اكتفى الباحث بالتحكيم دون حساب مؤشرات كمية كنسبة صدق المحتوى لكل فقرة ومؤشر صدق المحتوى الكلي للأداة. وبالنسبة للصدق الظاهري، لم يُوضح الباحث هل عُرض الاستبيان على عينة من المبحوثين المستهدفين للتأكد من وضوح الفقرات وفهمها بالمعنى المقصود. أما الصدق البنائي وهو الأهم، فلم يتحقق منه الباحث بالشكل المطلوب. فلم يُجرِ تحليلاً عاملياً استكشافياً للتأكد من أن فقرات كل بُعد تتشبع فعلاً على عامل واحد، ولم يُجرِ تحليلاً عاملياً توكيدياً للتحقق من مطابقة البنية العاملية للنموذج النظري المفترض. كما لم يتحقق من الصدق التقاربي الذي يعني ارتباط الفقرات المفترض قياسها لنفس البُعد ببعضها البعض، ولا من الصدق التمييزي الذي يعني تمايز الأبعاد المختلفة عن بعضها. وكان ينبغي حساب متوسط التباين المستخلص لكل بُعد ومقارنته بمربع الارتباطات بين الأبعاد للتحقق من الصدق التمييزي...

المحور العاشر: نقد التحقق من ثبات الأداة

أشار الباحث إلى استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وهو إجراء شائع لكنه غير كافٍ بمفرده. فالباحث لم يُقدم قيم ألفا كرونباخ لكل بُعد على حدة وللأداة ككل، ولم يناقش هذه القيم في ضوء المعايير المقبولة علمياً، إذ يُفترض أن تتجاوز ٠,٧٠ للدراسات الاستكشافية و ٠,٨٠ للدراسات التأكيدية. كما أن ألفا كرونباخ يقيس الاتساق الداخلي فقط، ولا يُعطي معلومات عن ثبات الاستقرار عبر الزمن. وكان ينبغي على الباحث استخدام طريقة إعادة الاختبار على عينة فرعية للتحقق من ثبات الأداة عبر الزمن، أو على الأقل استخدام طريقة التجزئة النصفية مع تصحيح سبيرمان براون كبديل. كما أن معامل ألفا كرونباخ يفترض تساوي أوزان الفقرات، وهو افتراض قد لا يتحقق دائماً، وكان يمكن استخدام معامل أوميغا ماكدونالد كبديل أكثر دقة. ولم يناقش الباحث تأثير حذف أي فقرة على قيمة ألفا، وهو إجراء مهم للكشف عن الفقرات الضعيفة التي قد تُضعف ثبات الأداة...

المحور الحادي عشر: نقد إجراءات جمع البيانات الميدانية

لم يُفصّل الباحث بشكل كافٍ إجراءات جمع البيانات الميدانية، وهو قصور يُضعف من قابلية تكرار الدراسة والتحقق من نتائجها. فلم يُوضح الإطار الزمني لجمع البيانات، متى بدأ ومتى انتهى وكم استغرق، ولم يُحدد هل جُمعت بيانات المقابلات والاستبيانات في فترة واحدة أم في فترات متتالية. ولم يُبين طريقة توزيع الاستبيانات هل كانت ورقية تُوزع وتُجمع يدوياً، أم إلكترونية تُرسل عبر البريد الإلكتروني، أم مزيجاً من الطريقتين. ولم يُوضح من قام بتوزيع الاستبيانات هل هو الباحث شخصياً أم استعان بمساعدين، وفي الحالة الثانية كيف تم تدريبهم وضمان توحيد الإجراءات. كما لم يُشر إلى التحديات التي واجهها في الميدان وكيف تعامل معها، كرفض بعض المؤسسات التعاون أو صعوبة الوصول لبعض الفئات أو انخفاض نسبة الاستجابة. وهذه التفاصيل الإجرائية ضرورية لتقييم جودة البيانات وتفسير النتائج بشكل سليم.

تستند الاختبارات الإحصائية البارامترية إلى افتراضات يجب التحقق منها قبل تطبيقها، وإلا فقدت نتائجها مصداقيتها. ولم يُظهر الباحث أنه تحقق من هذه الافتراضات بشكل منهجي. فبالنسبة لافتراض التوزيع الطبيعي، لم يُقدم الباحث اختبارات الالتواء والتفطح لكل متغير، ولم يُجرِ اختبارات رسمية للتوزيع الطبيعي كاختبار كولموغوروف-سميرنوف أو شابيرو-ويلك، ولم يعرض مدرجات تكرارية أو رسومات الاحتمال الطبيعي للتحقق البصري. وبالنسبة لافتراض الخطية، لم يفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للتأكد من خطيتها قبل إجراء تحليل الانحدار. وبالنسبة لافتراض تجانس التباين، لم يُجرِ اختبار ليفين أو ما شابهه للتحقق من تساوي التباينات بين المجموعات. وبالنسبة لافتراض استقلالية الملاحظات، لم يناقش مدى تحققه خاصة أن المبحوثين يعملون في نفس المؤسسات وقد تتشابه استجاباتهم بسبب تأثير السياق المشترك. وبالنسبة لمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، لم يفحص الباحث معاملات تضخم التباين للتأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين الأبعاد الخمسة للتحويل الرقمي.

المحور الثالث عشر: نقد أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

يتضح من هذا التحليل النقدي المعمق أن المنهجية المستخدمة في هذه الأطروحة تتضمن نقاط قوة واضحة أبرزها اعتماد المنهجية المختلطة وتنويع أدوات جمع البيانات واستخدام برمجيات تحليل متخصصة. لكنها في المقابل تعاني من ثغرات جوهرية تتعلق بغياب التأسيس الفلسفي، وعدم وضوح تصميم البحث المختلط، وقصور في تبرير العينة وحسابها، وضعف في التحقق من صدق وثبات الأدوات، ونقص في فحص الافتراضات الإحصائية، وغموض في إجراءات التحليل الكيفي، وإغفال لمصادر التحيز والاعتبارات الأخلاقية. وهذه الملاحظات النقدية لا تنتقص من قيمة الجهد المبذول، بل تُشكل دروساً مستفادة للباحثين في مجال الإدارة العامة والتحول الرقمي، وتُسهم في الارتقاء بمستوى الصرامة المنهجية في البحوث العربية.

الخلاصة

تُمثل أطروحة الدكتوراه المعنونة بـ "دور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تنمية رأس المال الفكري بمنظمات الأعمال" جهداً بحثياً مقدراً يتناول موضوعاً حيوياً في مجال إدارة الموارد البشرية. وقد نجحت الباحثة في تقديم إطار نظري شامل وفي تطبيق دراسة ميدانية أسفرت عن نتائج قابلة للنقاش والتحليل. غير أن التحليل النقدي للمنهجية المتبعة يكشف عن مجموعة من القصور المنهجية التي تُحد من قوة الدراسة وقدرتها على تقديم إسهام معرفي متين.

وتتمحور أبرز هذه القصور حول الاعتماد الحصري على المنهج الكمي والاستبانة كأداة وحيدة في سياق دراسة حالة كانت تستدعي تعدد الأدوات والمناهج، وغياب التبرير الكافي لاختيارات العينة والميدان، وضعف التأصيل النظري للعلاقات المفترضة بين المتغيرات، وقصور في تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات السابقة، فضلاً عن محدودية التصميم البحثي المقطعي في إثبات العلاقات السببية. ولتجاوز هذه القصور، يُوصى الباحثون في هذا المجال بتبني منهجيات بحثية أكثر صرامة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، وبالاهتمام بالتأصيل النظري للفرضيات، والتعمق في تفسير النتائج ومناقشتها في سياقها المعرفي والتطبيقي الأوسع.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

